التقارير

نتائج انتخابات سريلانكا الرئاسية سبتمبر 2024

محمد أنور
الهيئة العامة للاستعلامات

الملخص

بعد خمس سنوات صعبة عاشتها سريلانكا مابين أزمات اقتصادية طاحنة بعد جائحة كورونا ثم تعثرها اقتصادياً، وماتبعها من إعلان الحكومة إفلاسها والدخول فى مفاوضات مع صندوق النقد الدولى، مروراً تنحى الرئيس الأسبق رانيل راجاباسكا ثم هروبه خارج البلاد، إنتهاءاً بتعيين رئيس مؤقت للبلاد وهو الرئيس المنتهية ولايته رانيا ويكرمسينجا... كانت سيريلانكا على موعد مع إجراء مخاض انتخابى جديد عام 2024، شهدت له تقارير المراقبين بأنه كان الأكثر سلمية والأكثر مشاركة من جانب السنهاليين بنسبة تجاوزت الـ 76% ممن لهم حق الاقتراع، حيث شارك مواطنو سيريلانكا فى استحقاق رئاسي، لاختيار رئيس جديد للبلاد في تجربة تعد التاسعة فى عرس تداول عملية السلطة منذ استقلال البلاد.

وأجريت انتخابات الرئاسة وأسفرت عن فوز كان متوقعاً حسب شهادة قطاع عريض من الخبراء والمحللين المهتمين بالشأن الآسيوى، حققه تيار اليسار بزعامة أنور كومارا ديسانایاكى الذى فاز بكرسى الرئاسة للأعوام الأربعة القادمة، محققاً الإنتصار بنسبة 42.31، بينما حل زعيم المعارضة ساجيث بريماداسا في المركز الثاني بحصوله على 32,76 % من الأصوات، فيما جاء الرئيس المنتهية ولايته رانيل ويكريميسينج في المركز الثالث بحصوله على 17,27 % فقط من الأصوات والذى لقى هزيمة كانت متوقعة حسب المراقبين، وفي اليوم التالي، تم الإعلان عن فوز ديسانایاكي، حيث حصل على 55.89% من الأصوات في الجولة الثانية وتم تنصيبه في 23 سبتمبر.

Absract :

After five difficult years, Sri Lanka experienced severe economic crises after the coronavirus pandemic and then faltered economically, following which the government declared bankruptcy and entered into negotiations with the International Monetary Fund (IMF), through the removal of former President Ranil Rajapaska and then his escape outside the country, ending with the appointment of an interim President of the country, outgoing President RRRania Wickremakremesinga... Sri Lanka was on a date with a new election run in 2024, testifying to observers that he was the most peaceful and most involved by the Sinhalese with more than 76% of suffragettes, as Sri Lankans participated in a presidential entitlement to choose a new president in an experiment that marks the ninth time the power process has been traded since the country's independence.

The presidential elections were held and resulted in a projected win, according to the testimony of a broad cross-section of experts and analysts interested in Asian affairs Achieved by Anwar Kumara Desanayake's Left Stream who won the Presidency Chair for the next four years, Winning by 42.31, while opposition leader Sajith Premadasa finished second with 32.76% of the vote, Outgoing President Ranil Wickremesinghe came in third with only 17.27% of the vote, which received an expected defeat by observers. The following day, Desanayake was declared the winner, with 55.89% of the vote in the second round and inaugurated on September 23.

مقدمة :

مثلت الانتخابات إختبارًا حقيقيًا لقيادة سريلانكا في مرحلة حرجة من تاريخها، مع استمرار القلق بشأن قدرة البلاد على التعافي من آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة، واعُتبرت استفتاء على خطة التقشف التي أقرها صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية غير المسبوقة التي عصفت بالبلاد منذ انهيار اقتصاد سريلانكا في 2022 بسبب النقص الحاد في النقد الأجنبي، مما جعل الجزيرة الواقعة في المحيط الهندي غير قادرة على سداد ثمن واردات المواد الأساسية بما في ذلك الوقود والأدوية وغاز الطهي

كما كانت الانتخابات أول اختبار للرأي العام منذ ذروة الركود في عام 2022، ومنذ تفجر أثار وتبعات الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي تسببت في إضطرابات ومعاناة واسعة النطاق لشعب الدولة الواقعة في جنوب آسيا على مدى العامين الماضيين، ووفقا لنتائج الانتخابات اصبح " ديسانایاكى " صاحب التوجهات اليسارية الماركسية قد ظفر بكرسى الرئاسة ليطيح بالرئيس الحالي، وليبدء ولاية رئاسية برؤية وايديولوجية سياسية مغايرة للسلطات السابقة، كما يحصل على فرصة لقيادة التعافي الاقتصادي الهش في الدولة المثقلة بالديون.

ووفق رؤي العديد من المراقبين فإن انتخابات الرئاسة شهدت نسبة مشاركة وإقبال عالية بلغت 76% حسب اللجنة الوطنية للانتخابات، مقارنة بالانتخابات الأخيرة التى أجريت عام 2019 وشهدت مشاركة لم تزد عن 52% ممن لهم حق الاقتراع، ما يعنى وجود رغبة لدى النسبة الغالبة من السيرلانكيين للتغيير.

وقد اتخذت عملية الانتخابات منحى الإستفتاء على النخبة السياسية الموجودة على الساحة أكثر منه عملية اقتراع لتداول السلطة، كما تصدرت القضايا الاقتصادية ومسألة العنصريّة أجندة المرشحين.

وحسب تقارير المهتمين بالشأن الآسيوى، كان فوز ديسانایاكي هو المرة الأولى التي يتم فيها انتخاب مرشح من طرف ثالث رئيسًا. وكانت هذه أيضًا أول انتخابات لم يحصل فيها أي من المرشحين الأولين على تأييد الحزب الوطني المتحد أو حزب الحرية السريلانكي تم النظر الى فرص ويكرميسينج فى ظل امتلاكه فرص ضئيلة للاحتفاظ بكرسى الرئاسة وبولاية اخرى، بالنظر لوجود منافسين اقوياء وبخاصة

المرشح أنور كومارا ديسانایاكا المناضل اليسارى السابق الذى تخلى ترك زعامة الكفاح المسلح وخوض غمار السياسة، والمنافس القوي الثاني ساجيت بريماداسا، الزعيم المعارض نجل الرئيس الأسبق راناسينج بريماداسا الذى اغتيل عام 1993 خلال الحرب الأهلية التي استمرت عقودا في البلاد، حيث يطرحون رؤى جديدة وواصلوا شن حملة ضد إجراءات التقشف التي اتخذتها الحكومة الحالية للوفاء بشروط حزمة الإنقاذ التي قدمها صندوق النقد الدولي.

ومن الواضح أن ويكرمسينجا حاول الحفاظ على حظوظه للايثار مجدداً بكرسي الرئاسة بالتركيز على النتائج التي حققها على مدى السنتين الماضيتين اقتصاديا ونجاحه في جلب الإنتعاش مرة اخرى لاقتصاديات البلاد، والتي يشكك فيها خصومه الرئيسيون، الذين يرغبون في إعادة التفاوض على الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي.

ووفق التقارير خاض الرئيس المنتهية ولايته رانيل ويكريميسينجا معركة صعبة من أجل البقاء في منصبه ومواصلة الإجراءات التي أدت إلى استقرار لافت لاقتصاد في البلاد وأنهت أشهرا من نقص الغذاء والوقود والأدوية، حيث تمكّن خلال العامين اللذين أمضاهما في منصبه من إعادة الهدوء إلى الشارع بعد الاضطرابات الشعبية التي أثارتها الأزمة الاقتصادية عام 2022 وشهدت اقتحام آلاف المتظاهرين لمقر الرئيس السابق الذي فر من البلاد. ومع ذلك، فإن الزيادات الضريبية التي فرضها كجزء من خطة إنقاذ صندوق النقد الدولي بقيمة 2.9 مليار دولار تركت الكثير من السريلانكيين يكافحون لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

وحسب التحليلات قدم ديسانایاكى نفسه بديلاً عن جميع الأنظمة السياسية السابقة متعهداً بتغيير جذري في نظام الحكم إذا وصل إلى السلطة، في حين تعهد زعيم المعارضة بيراماداسا بإصلاحات جذرية، والتعويل في شعبيته على إرث والده الذي أغتيل على أيدي منظمة نمور التاميل عام 1993، اعتبر الرئيس المنتهية ولايته ويكرميسنجا نفسه منقذاً للبلاد من أزمتها الاقتصادية والسياسية، وحذر من توقف برنامج الإصلاح الاقتصادي حال خسارته الانتخابات.

أولاً: أجواء ما قبل العملية الانتخابية :

شهدت سريلانكا خلال الأعوام القليلة الماضية حالة من عدم اليقين سواء على المستوى السياسي أو الإقتصادي، ففيما عانت البلاد من أزمات سياسية إنتهت بفرار الرئيس السابق للبلاد جوتابايا راجاباسكا، بعد تظاهرات كبيرة شهدتها البلاد وخروج آلاف المحتجين في كولومبو في 2022 نجحوا فى اختراق القصر الرئاسى واحتلال مكتب الرئيس ومقر إقامته، مما أجبر راجاباكسا، على الفرار والإستقالة لاحقاً، وما تلا ذلك من تصويت البرلمان لصالح رانيل ويكرمسينجا، الذى تم تعيينه رئيساً مؤقتاً للبلاد فى انتخابات رئاسية غير مباشرة حيث حصل ويكرمسينجا، الذي سبق وأن عينه راجاباكسا رئيسًا للوزراء قبل شهرين فقط، على أكبر عدد من أصوات النواب، وأدى اليمين الدستورية باعتباره الرئيس التاسع لسريلانكا في 21 يوليو 2022 ، بشرط أن يشغل المنصب للمدة المتبقية من ولاية الرئيس السابق، طبقاً لمقتضيات الدستور، حيث تنص المادة 40 من دستور البلاد "أي شخص يخلف رئيس الجمهورية يشغل منصبه فقط للفترة المتبقية من ولاية الرئيس الذي يترك منصبه ما يعنى إنتهاء المقرر ولاية الرئيس ويكرمسينجا، في 17 نوفمبر 2024 ومن ثم تمت الدعوة لانتخابات رئاسية جديدة".

أما على الصعيد الإقتصادى، فقد مرت البلاد باسوء فتراتها نتيجة إنعكاسات جائحة كورونا، وفشل السياسات التى إنتهجتها البلاد أثناء حكم جوتابايا راجاباكسا، وما تلا ذلك من إعلان الحكومة إفلاسها مع تعليق مؤقت لسداد جميع الديون الخارجية إعتباراً من أبريل 2022، وكان التخلف الأول عن السداد منذ إستقلال البلاد عن الإستعمار البريطاني عام 1948.

ورغم أن سريلانكا دخلت في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، أثناء حكم الرئيس المنتهية ولايته ويكرميسنجا، والذى خاض غمار معركة صعبة نجح خلالها فى البقاء في منصبه ومواصلة الإجراءات التي أدت إلى استقرار لافت لاقتصاد البلاد وأنهت أشهراً من نقص الغذاء والوقود والأدوية، حيث تمكّن خلال العامين اللذين أمضاهما في منصبه من إعادة الهدوء إلى الشارع بعد الإضطرابات الشعبية التي أثارتها الأزمة الاقتصادية عام 2022 وشهدت اقتحام آلاف المتظاهرين لمقر الرئيس السابق الذي فر من البلاد.

وبعد انتخابه من جانب البرلمان، إنتهج ويكرمسينجا، في مقابل مساعدات صندوق النقد، سياسة زيادة الضرائب وخفض إعانات الدعم، وكان يسعى لولاية ثانية لمواصلة إعادة الأمور لنصابها في الجزيرة.

أما على الصعيد السياسي للبلاد، فقد كان النقاش حول انتخابات عام 2024 موضوعاً رئيسياً منذ بداية العام، وحددت لجنة الانتخابات موعد إنطلاقها وأصدرت إخطارًا في الجريدة الرسمية ببدء عملية الاقتراع يوم 21 سبتمبر 2024، واختارت اللجنة إجراء الانتخابات يوم السبت، مشيرة إلى أن ذلك من شأنه أن يساعد في ضمان مشاركة عالية للناخبين.

وفي نفس اليوم، أعلن رانيل ويكريميسينجا، ترشحه لولاية ثانية، كمرشح مستقل هذه المرة، فيما أعلنت عائلة راجاباكسا، تقديم نامال إبن الرئيس السابق ماهيدا راجاباكسا للمنافسة، والذى أخرجته استطلاعات الرأي من التنافس على كرسى الرئاسة ، وعزا كثير من المحللين السياسيين تراجع حظوظه إلى استمرار السخط الشعبي على سياسات العائلة والتي أدت بدورها لحدوث إنقسامات عرقية ودينية وتدهور اقتصادي غير مسبوق.

من ناحية أخرى، اعتبرت نسبة مقدرة من المحللين الرئيس ويكريمسينجا نفسه، باعتباره إمتداداً لحكم راجاباكسا، إلا إن وزير الخارجية والعدل السابق علي صبري دافع عنه بالقول إنه يتقدم للانتخابات بصفته مستقلاً، وأنه يعود إليه الفضل في إخراج عائلة راجاباكسا من المسرح السايسى، وإنقاذ البلاد من أزمتها الاقتصادية وسياسة التمييز العنصري التى كانت موجودة ضد الأقليات وبخاصة التاميل، كما أنه إحتل منصب رئاسة الوزراء 6 مرات خلال أكثر من 4 عقود من حياته السياسية، وفي رده على الإتهامات الموجّهة للأنظمة السياسية المتعاقبة بالفساد وسوء الإدارة، قال وزير الخارجية والعدل إن ويكرمسينجا يملك مشروعاً للإصلاح ويحارب الفساد، وسياسة التحول إلى التصدير في الاقتصاد.

وفيما صرح وزير الخارجية فيجيتا هيراث، بأن الأولوية ستكون لتحسين الوضع الاقتصادي قبل الإنتقال إلى صياغة دستور جديد يهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية بين المجموعات العرقية في سريلانكا، أكدت العديد من التحليلات إستخدام ساسة

سريلانكا للمرة الأولى القضية الفلسطينية على ملف الانتخابات في سريلانكا، وتبنى جميع المرشحين أفكارا منددة بالحرب التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني وتطالب بتمكينه من حق تقرير المصير، وهو ما أكد عليه وزير الخارجية أن دعم القضية الفلسطينية محل إجماع شعبي ورسمي.

استطلاعات رأى متأرجحة:

شهدت سريلانكا إجراء العديد من استطلاعات الرأى قبيل إنطلاق الإنتخابات، التى تشابهت لحد كبير تفسيراتها ونتائجها مع أسفرت عنه انتخابات الرئاسة، ففي استطلاع رأى أجراه معهد السياسة الصحية (IHP) وهو مؤسسة بحثية رصينة ومستقلة، ركز على اهتمامات واختيارات الناخب السيريلانكى، وتم حصر الاستطلاع أكثر 4 متنافسين أساسيين وشعبيين بالترتيب التالى، وهم ساجيث بريماداسا، وأنورا كومارا ديسانایاكي، ورانيل ويكرمسينجا، ومرشح عام الجبهة الشعبية السريلانكية نامال راجاباكسا، ووفق نتائج الاستطلاع التى أجراها المعهد شهرياً وبشكل دورى شملت تحديثات لميول واختيارات الناخبين من شهر مارس 2023، حتي اغسطس 2024، وجاءت اختيارات الناخب خلال الأشهر الثلاثة التى سبقت الانتخابات فى الشكل التالى:

- أجرى المعهد إستطلاعاً فى يونيو 2024 فاز به المرشح أنور ديسانایاكى وجاء فى المرتبة الاولى كأولوية لاختيارات الناخبين بنسبة 48%، تلاه المرشح المعارض بريماداسا بنسبة 25% ،وفى المرتبة الثالثة حل الرئيس المنتهية ولايته ويكريمسينجا بنسبة 20%، وأخيراً المرشح المستقل راجاباكسا بنسبة 5% فقط حسب اهتمامات الناخب السيريلانكى، وفى يوليو أجرى المعهد تحديثاً لاستطلاعاته، حيث جاءت نتائجه كالتالي 37% 36% 23% 4%، وفى يونيو جاءت النتائج كالتالي 36% 32% 28% 3% .
- ووفق استطلاعات المعهد، خرجت النتائج مؤكدة أن الرئيس المنتهية ولايته لم يتم النظر إليه كمرشح مفضل وباتت المؤشرات حول استئثاره بالمنصب الرئاسى غير مؤكدة. فيما لم يتجاوز أي من المرشحين الرئيسيين نسبةالـ 50% ، على الرغم من أن أحدهم إقترب من هذه النسبة وهو المرشح ديسانایاكي حصل على 48%،

وبريماداسا على 25%، وويكرمسينجا على 20% ثم نامال راجاباكسا، نجل الرئيس السابق ماهيندا، عن الجبهة الشعبية السريلانكية، حزب الأغلبية بنسبة 5%. فيما لوحظ تاييد أغلب أعضاء البرلمان من حزب شعب سريلانكا للمرشح يكرمسينجا.

- وفي استطلاع رأي معهد السياسة الصحية في سريلانكا SLOTS -، إستمر جميع مرشحي الأحزاب الرئيسية في الحصول على تقييمات سلبية للتأييد. بينما ارتفع صافي تصنيف التأييد لأنورا كومارا ديسانایاكي بمقدار 12 نقطة إلى -10، في حين انخفضت تصنيفات التأييد لساجيث بريماداسا والرئيس الحالي رانيل ويكريميسينجا بمقدار 9 نقاط لكل منهما، إلى -53 و-77 على التوالي.

- وفي استطلاع رأى ثان أجرته مؤسسة SLOTS فى مارس 2024 ارتفع صافي تصنيف التأييد لساجيث بريماداسا بمقدار 30 نقطة إلى -30 في مارس مقارنة بالشهر السابق، بينما ظلت تصنيفات التأييد لأنورا كومارا ديسانایاكي والرئيس رانيل ويكريميسينجا دون تغيير نسبيًا عند -24 (انخفاض نقطتين) و -78 (زيادة نقطة واحدة) على التوالي

- وفى يوليو 2024 اختلفت النتائج حيث، ارتفع صافي تصنيف التفضيل لأنورا كومارا ديسانایاكي، بمقدار 29 نقطة عن يونيو، ليصل إلى +3. وتحسنت شعبية الرئيس رانيل ويكريميسينجا بنحو 40 نقطة لتصل إلى -24، متجاوزة بذلك شعبية ساجيث بريماداسا. ولم يتغير تصنيف شعبية ساجيث بريماداسا كثيرًا، حيث انتقل من -42 في يونيو إلى -44 في يوليو.

- وفى أغسطس 2024، تحسن صافي تصنيف التفضيل لساجيث بريماداسا إلى -32، وهو ما يمثل زيادة قدرها 10 نقاط مقارنة بشهر يوليو. وفي الوقت نفسه، انخفضت تقييمات تأييد أنورا كومارا ديسانایاكي والرئيس رانيل ويكريميسينجا إلى -21 (انخفاض قدره 16 نقطة) و-33 (انخفاض قدره 4 نقاط) على التوالي. بلغ تصنيف تفضيل نامال راجاباكسا -89.

- وفى استطلاع رأى أخر اجرته مؤسسة Numbers.lkوهي منصة تقوم بجمع وتقديم الإحصائيات المتعلقة بسريلانكا، جاءت نتائجه كالتالى ديسانایاكي، بريماداسا، ويكريمسينجا، راجاباكسا

- 4 – 18 أبريل 2024 بنسب 46% 22% 18% - 14% 24 ±3.5
- 9 – 23 أغسطس 2024 بنسب 43% 22% 27% 3% 4% 16% ±3
- 9 – 16 سبتمبر 2024 بنسب 40% 29% 25% 3% 3% 11% ± 5

- وتشير الدرجات السلبية، التي تدل على تصنيف إيجابي صافٍ أقل من الصفر، إلى أن الفرد أو المؤسسة يعتبر غير محبوب. وعلى النقيض من ذلك، تشير النتائج الإيجابية، حيث تكون درجة التفضيل الصافية أعلى من الصفر، إلى أن الفرد أو المؤسسة يُنظر إليها عمومًا على أنها تحظى بشعبية.

ووفق الباحث مرتضى جافرجي من معهد أدوفكاتا البحثى، كان هناك عدد كبير ونسبة غالبة من الناخبين ممن يحاولون توجيه رسالة قوية لمرشحى الرئاسة، بأنهم يشعرون بخيبة أمل كبيرة إزاء الطريقة التي تُحكم وتُدار بها البلاد ما يؤشر لوجود رغبة جماهيرية فى تغيير السلطة والرئيس لقوى سياسية أخرى .

• **ثانياً: النظام السياسي والأطر القانونية والإجرائية المنظمة للإنتخابات**

نوع النظام الانتخابي: وفقاً للدستور السريلانكى، يتم انتخاب الرئيس من خلال نظام التصويت التراتبي المحدود، وفى حال عدم حصول أي مرشح على أكثر من 50% من إجمالي الأصوات الصحيحة في الفرز الأول، يتم استبعاد جميع المرشحين باستثناء المرشحَين اللذين حصلا على أعلى عدد من الأصوات، ويتم بعد ذلك إعادة توزيع الأصوات التفضيلية الثانية والثالثة للمرشحين المستبعدين على المرشحين المتبقيين حتى يحصل أحدهما على الأغلبية المطلقة

ولكن على أرض الواقع، لم يكن لهذا النظام أي استخدام منذ الانتخابات الرئاسية الأولى التى أجريت عام 1982، حيث كانت كل الانتخابات الرئاسية تُسفر عن فوز مرشح من أحد الأحزاب الرئيسية أو التحالفات بأغلبية مطلقة في مرحلة الفرز الأول، ونتيجة لذلك، يختار معظم الناخبين تحديد مرشح واحد فقط على بطاقات الاقتراع الخاصة بهم، وكثيرون منهم إما يجهلون أنهم يستطيعون تصنيف عدة مرشحين أو يختارون عدم ممارسة هذا الحق والشاهد أن الساحة السياسية فى سيريلانكا تشهد نوع من التنافس بين العديد من القوى ذات الإيديولوجيات المختلفة التى شاركت فى الانتخابات، وتختلف في مبادئها وتتراوح توجهاتها مابين التيارات الليبرالية واليمينية

واليسارية الماركسية والقومية، ولكن بشكل عام تتركز أهم القوى السياسية:

- حزب القوة الشعبية الوطنية: وهو ائتلاف بين جبهة التحرير الشعبية الماركسية وعدد من المنظمات ذات التوجه اليساري والتقدمي، وينتمي الرئيس أنورا كومارا ديساناياكى إليه.
- حزب "ساماجي جانا بالاويجايا": وهو إئتلاف كبير يضم أحزاباً من الليبراليين واليمينيين وممثلين عن الأقليات العرقية والدينية، وينتمي إليه المرشح الرئاسى ساجيث بريماداسا.
- الجبهة الديمقراطية الجديدة: حزب يقوده الرئيس السابق رانيل ويكريمسينجا، وهو حزب منشق عن حزب "سريلانكا بودو جانا بيرامونا"، الذي كانت تقوده عائلة راجاباكسا، وشهد انشقاق الكثير من السياسيين الذين كانوا منضوين تحت لوائه لهذا الحزب خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة.
- التحالف الوطني التاميلي: يمثل ائتلاف من الأحزاب التي تسعى لكسب حقوق شعب التاميل في سريلانكا، ويتنافس هذا التحالف في المحافظات الشمالية والشرقية حيث يعيش بها أغلبية من قومية التاميل ذات الجذور الهندية.

تنافس صيني – هندي

يُذكر أنه منذ استقلال سريلانكا، تشهد تأثيرًا من الإعتبارات المحلية مثل التنمية الاقتصادية والأمن على خياراتها الخارجية. فعلى سبيل المثال، وقعت اتفاقية أرز المطاط مع الصين عام 1952 لمعالجة نقص الغذاء الوطني، ووقعت على اتفاقية الدفاع والشئون الخارجية مع الحكومة البريطانية لحماية الجزيرة من العدوان الهندي الذي عانت منه الجزيرة.

يأتي الدور الصيني والهندي في سريلانكا إرتباطًا برغبتها في تعزيز هويتها الآسيوية وتعزيز الدعم الدولي المقدم لها. ففي العقدين الماضيين، حصلت البلاد على دعم اقتصادي وسياسي وعسكري من كلا الدولتين، وخلال جائحة كورونا، قدمتا مساعدات وقروض وإمدادات الطبية.

ومنذ عام 2005، تزايد الدعم الصيني المقدم لسريلانكا الذي بدأ بتمويل التوسع العسكري لمكافحة المتمردين، والاستثمار في البنية التحتية خاصةً في الجنوب. ورغم

عدم استجابة الصين بشأن الديون، لكن لا يزال الباب مفتوحًا أمامها لمزيد من التوسع والاستثمار بصفتها أكبر داعم اقتصادي، كما أبدت الصين استعدادها بتقديم مساعدات إنسانية، ودراسة خطة إنقاذ محتملة مع بنك التنمية الآسيوي للحفاظ على مصالح الصين في الموانئ السريلانكية المطلة على المحيط الهندي في هامبانتوتا وكولومبو.

لكن في ظل عدم القدرة على سداد الديون، اتجهت الحكومة للبحث عن طرق مختلفة لزيادة العملة الأجنبية وحاولت التماس المساعدة من القوى الإقليمية، وبخاصة الهند والصين، وتم اقتراح تأجير ميناء هامبانتوتا إلى الصين، الذي لم يكن يولد عائدًا كافيًا وتأجير مطار ماتالا راجاباكسا الدولي إلى الهند.

أما عن الدور الهندي، فتحاول الهند تقديم نفسها كشريك يمكن الاعتماد عليه واللعب على وتر عدم الاستجابة الصينية بخصوص الديون بأنها سبق أن حذرت سريلانكا من مسألة القروض الصينية. وفي ظل انخفاض احتياطيات سريلانكا من العملات الأجنبية في فبراير، تفاوضت الدولة على خط ائتمان بقيمة 500 مليون دولار مع الهند لاستيراد النفط لتشغيل النقل والصناعة، خاصةً أن النفط يمثل 40% من توليد الكهرباء في البلاد.

وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2022، قدمت الهند تسهيلات ائتمانية بقيمة 3.5 مليارات دولار أمريكي لشراء المواد الأساسية، وشحنت الهند 40 ألف طن من الأرز في أبريل. وفي الأسبوع الأخير من مايو، كانت نيودلهي مستعدة لتقديم 40 ألف طن من البنزين، و5.6 مليون دولار من المواد الغذائية ، والموافقة على مساعدة إنسانية بقيمة 16 مليون دولار أمريكي.

ويمكن لما تقوم به الهند أن يعزز ثقة سريلانكا، وإظهار قوتها واستقرارها ومكانتها الدولية خاصةً في ظل مساعيها لتشجيع المجتمع الدولي لتقديم الدعم لسريلانكا، وفي نفس الوقت يساهم هذا الدور في تخفيف المخاوف الهندية من النفوذ الصيني. في الجانب الهندي نفسه، يظهر الدعم الذي قدمته دول الحوار الأمني الرباعي، فقد قدمت أستراليا 2.5 مليون دولار أمريكي لتعزيز الأمن الغذائي، ومن المقرر أن يقوم فريق من وزارة الخزانة الأمريكية بزيارة الجزيرة، مما يعكس حرص المجموعة على استغلال التردد الصيني في سريلانكا.

• **ثالثاً: أبرز المرشحين فى الماراثون الانتخابى النيابى**

باعلان اللجنة الوطنية للانتخابات فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية التى حُدد موعد إجرائها يوم 21 سبتمبر، تقدم 39 مرشحاً بأوراق الترشح للجنة وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق في انتخابات رئاسية في سريلانكا.

وحسب اللجنة الانتخابية وعلى الرغم من العدد القياسي للمرشحين، لم يكن هناك تمثيل للمرأة حيث لم تترشح أية امرأة فى المخاض الرئاسى، ويُشار إلي أن السبب فى مشاركة هذا العدد الكبير من المرشحين يرجع لسهولة إجراءات الترشح، فضلاً عن إنخفاض مبلغ الإيداع الانتخابي المطلوب للتنافس الذى لا يزيد عن 50 ألف روبية بما يعادل 170 دولاراً للمرشحين الحزبيين، و75 ألف روبية (250 دولاراً) للمرشحين المستقلين، ويُلحظ أنه لم تطرأ أية زيادة لهذه المبالغ منذ إدخال الانتخابات الرئاسية في عام 1982. يُضاف لذلك حصول المترشحين على فترات مجانية على التلفزيون الحكومي، والحصول على تغطية إعلامية عامة ومتساوية بين كافة المرشحين.

ومن اللافت أيضاً، إنسحاب عدد من المرشحين ذوى الخبرات السياسية الكبيرة الذين سبق وأن أعلنوا عن نيتهم خوض الماراثون الانتخابى، لكنهم تراجعوا فيما بعد وانسحبوا من الحملة، ومنهم جوتابايا راجاباكسا الرئيس السابع لسريلانكا 2015-2019، عضو البرلمان 1989-2015، منذ عام 2020، ومرشح الجبهة الشعبية السريلانكية، وباسيل راجاباكسا الرئيس الثامن لسريلانكا خلال أعوام 2019- 2022، ، وداميكا بيريرا ،وزير المالية السابق 2021-2022، عضو البرلمان السابق 2007-2010، 2010-2015، 2021-2022، ومايتريبالا سيريسينارجل الأعمال، والوزير السابق لترويج الاستثمار (2022)، عضو البرلمان منذ عام 2022 ، ووفق تقارير المتابعة تم توجيه إتهامات للعديد من المرشحين الصغار، بأنهم مرشحون بالوكالة أو صوريّون يقدمهم المتنافسون الرئيسيون لتعظيم فوائد الترشح، مثل وجود وكيلين في كل مركز اقتراع، وتعيين وكلاء فرز الأصوات، والحصول

ومن الأمور اللافتة أيضاً وفاة أحد المرشحين، بسبب نوبة قلبية قبيل إجراء الانتخابات، حيث لم يتم استبدال اسمه في ورقة الإقتراع وهو محمد إلياس، العضو السابق في مجلس المؤتمر الإسلامي لسريلانكا عن منطقة جافنان وسبق له الترشح في انتخابات.

وبشكل عام، أكدت كافة التقارير إنحسارعملية التنافس لنيل كرسى الرئاسة فى سيريلانكا بين 4 مرشحين فقط من جملة المرشحين البالغ عددهم 39 وهم:

• رانيل ويكرمسينجا، 75عاماً، وهو الرئيس المنتهية ولايته 2022-2024، سياسى مخضرم، ترشح للانتخابات بصفة مستقل، كان زعيماً للحزب الوطني المتحد منذ عام 1994، إلى أن تم انتخابه رئيسًا مؤقتاً للبلاد بعد احتجاجات عنيفة شهدتها سيريلانكا والتي أجبرت سلفه جوتابايا راجاباكسا على الهروب والفرار من البلاد و كان ويكرميسينجا يشغل وقتها منصب رئيس للوزراء.

ووصل ويكرمسينج إلى الرئاسة بعد ترشحه لأعلى منصب في البلاد وهزيمته مرتين في عامي 1999 و2005. وشهدت مسيرته السياسية العديد من التقلبات، وأعلن قُبيل الإعلان عن الانتخابات برغبته فى الترشح مرة أخرى لولاية ثانية.

ويُنظر للرئيس المنتهية بأن له علاقات وثيقة بعائلة راجاباكسا، وهى واحدة من أبرز العائلات في الحياة السياسية والاقتصادية في سريلانكا. وسبق له أن قاد رئاسة عدة حكومات سابقة، الأولى بين عامي 1993 و1994، بعد إغتيال الرئيس راناسينج بريماداسا، على يد جبهة نمور تحرير وطن التاميل، والثانية بين عامي 2001 و2004، ثم، بين عامي 2015 و2019 و2022 ،2019.

• أنور ديساناياكي، 55 عاماً، زعيم سابق لجبهة التحرير الشعبيةJVP ، ترشح ممثلاً للائتلاف الديمقراطي الإشتراكي "السلطة الشعبية الوطنية NPP، وهو حزب شيوعي ماركسي لينيني له ماض عنيف، إلا أنه نأى بنفسه عنه وخاض غمار العمل السياسى، وسبق له منافسة الرئيس المنتهية ولايته عام 2022، وحصل على 3 أصوات فقط من بين النواب.

ويتبنى ديساناياكي، خط ونهج سياسي مختلف كلياً عن الرئيس، وبخاصة فى الرؤى والتوجهات السياسية والإقتصادية، وكان من أبرز المعارضين لسياسة الإعتماد على صندوق النقد الدولي، وأعلن عن رغبته في إعادة التفاوض بشأن بعض شروطه. وعلى وجه الخصوص، التخفيف من تأثيرها على السكان، ليس فقط من خلال الرعاية الاجتماعية ولكن أيضًا من خلال الإصلاحات الضريبية.

• ساجيث بريماداسا، 57 عامًا، نجل الرئيس الراحل راناسينج بريماداسا، ينتمي لأقلية قومية التاميل ويُنظر إليه باعتباره زعيم المعارضة لحزب قوة الشعب المتحدة، وهو الائتلاف الذي أسسه عام 2020 بعد ترك الحزب الوطني المتحد.

وقد سبق له الترشح فى انتخابات عام 2019 ولديه أتباع بين أقلية التاميل، ويُعد ممثل القطاعات الأكثر ضعفًا في المجتمع الذين يود أن يضمن لهم المزيد من الحماية والفرص. يتبنى خط إعادة التفاوض مع الصندوق الدولى وفق شروط أكثر ملائمة للمجتمع، وترتكز أجندته السياسية على 5 ركائز: بناء اقتصاد مرن، وتمكين المواطنين، وتحسين الخدمة العامة، وحماية نوعية الحياة، وحماية الأمة. وهو عبارة عن برنامج ديمقراطي اجتماعي يقع على يسار السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة الحالية، ولكنه أقل راديكالية من انتقادات ديسانایاكي المناهضة للنظام.

• نامال راجاباكسا 38 عاماً، أصغر المرشحين، يخوض الانتخابات ممثلاً للجبهة الشعبية السريلانكية، وقد سبق له تقلد وزارة الشباب والرياضة خلال عامى 2022-2020، وهو نجل الرئيس السابق ماهيندا راجاباكسا، وأبن شقيق الرئيس السابق جوتابايا راجاباكسا.

على صعيد متصل، يُذكر أن عدداً من السياسيين قدموا أوراق الترشح للانتخابات، إلا أنهم لايحظون بشعبية كبيرة داخل الأوساط الشعبية والسياسية فى البلاد، ومنهم ريبالا أماراسينج- العضو السابق بالبرلمان عن حزب جبهة التحرير الشعبية- تحالف الحرية الشعب الاتحادي في جامباها، والمرشح دي. م. بندارانایاك ممثل حزب الشعب الإشتراكي، وأكيميمانا ديارانا ثيرو العضو السابق في البرلمان عن حزب جاثيكا هيلا أوروماياً- تحالف الحرية الشعب الاتحادي في كولومبو، وسارات فونسيكا- وهو ضابط سابق بالجيش السريلانكي، والوزير السابق، عضو البرلمان عن حزب SJB من جامباها. وسبق له الترشح في الانتخابات الرئاسية، ومن بين المرشحين أيضاً أوشالا هيراث، زعيم الجبهة المستقلة الجديدة.

• **رابعاً: حملات الدعاية الانتخابية للمرشحين(الاقتصاد محور حملات المرشحين)**

بحسب رئيس لجنة الانتخابات، راتنا ياكه، فإن الحملة الانتخابية التى استمرت 5 أسابيع، لم تشهد أية حوادث تضر بالعملية الانتخابية، فيما وُصفت بأنها الأكثر سلمية في تاريخ الانتخابات السريلانكية.

ومن الملاحظ أن أجندة الحملة الانتخابية لغالب المرشحين ركزت على كيفية التعاطى مع الأزمات الاقتصادية، خاصة وان معدل الفقر في البلاد شهد زيادة حادة خلال العامين الماضيين، مما يعكس المعاناة اليومية للسكان، ويشير الخبراء إلى أن الاقتصاد في سريلانكا لا يزال هشًا، وأن البلاد لم تبدأ بعد في استئناف عملية سداد ديونها الخارجية التي بلغت 46 مليار دولار.

وقد حددت لجنة الانتخابات سقفًا للإنفاق خلال الحملة الانتخابية لكل مرشح، قدره 109 مليار روبية لكل ناخب وتم تطبيق هذه اللوائح بموجب قانون تنظيم نفقات الانتخابات رقم 3 لسنة 2023، والذي تم التصديق عليه بتاريخ فى يناير 2023، وبموجب قانون مكافحة الفساد، يتعين على المرشحين للانتخابات تقديم إقرار بالأصول والالتزامات إلى مفوض الانتخابات مع أوراق ترشيحهم، بحيث يغطي الأصول والالتزامات حتى تاريخ الإعلان عن الانتخابات، وتم تحديد يوم 15 أغسطس 2024، كموعد نهائي لتقديم أوراق الترشح.

وفى حملته الانتخابية أعرب المعارض ساجيث بريماداسا 57 عاماً، وهو حليف سياسي سابق وزعيم معارضة حالي، عن ثقته في نجاح حزبه لتحقيق الأغلبية البرلمانية وبدعم الشعب في الانتخابات، وأوضح أن هدفه ليس تشكيل حكومة أو معارضة قويتين، بل بناء بلد يتمتع فيه الجميع بالرخاء والنمو المستدام.

ومؤكداً أنه حال فوزه بيذلل أي عقبات قد تعرقل مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي، وتعهد بحماية المواطنين من خلال خفض الزيادات الضريبية التي فرضها ويكرمسينجا، والتخفيف من تأثير برنامج إعادة الهيكلة الذي ينفذه صندوق النقد على الفقراء، ووعد بنقل صلاحيات سياسية إلى الأقلية التاميلية، مؤكداً أن الحزب الحاكم يرفض النظام الاقتصادي العالمي الحالي، والتعويل على التفاوض مع الصندوق لإدراج بنود صديقة للشعب ضمن برنامج يدعمه تسهيل الصندوق الممدد، الذي يقدر بـ2.9 مليار دولار بهدف استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق استدامة الديون في البلاد. وتعهد ساجيث بريماداسا. وتعهد نامال راجاباكسا بخفض الأعباء الضريبية، وعزا الأزمات الاقتصادية والسياسية الأخيرة إلى جائحة كوفيد.

أما وزير الزراعة السابق أنورا كومارا ديسانایاكي، زعيم الحزب اليساري فقد ركز برنامجه السياسي على مكافحة خصخصة الشركات العامة، واكتسب دعمًا شعبيًا بفضل شعاره عن تغيير الثقافة السياسية الفاسدة، وكان يخاطب الناخبين، معتمدًا قبل كل شيء على أتباعه من الشباب، الذين وعدهم في حملته الانتخابية بإحداث عملية تحول شاملة إجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وذلك أيضًا بفضل الدور الذي لعبه ائتلافه في سقوط جوتابايا راجاباكسا، وركز المرشح أيضًا على التعليم ودولة الرفاهية والتحول الرقمي ومحاربة الفساد وإلغاء النظام الرئاسي للعودة إلى الديمقراطية البرلمانية، كما وعد بإعادة التفاوض على شروط خطة إنقاذ صندوق النقد الدولي، وفق برنامج يهدف إلى تعزيز الحريات الاقتصادية وحماية الرعاية الاجتماعية للطبقة العاملة.

أما نامال راجاباكسا، فقد حاول جاهدا في حملته أن يميز نفسه عنه من خلال الوعد بتخفيض العبء الضريبي ومعارضة بعض التدابير. ويمكن أن تكون حملته نقطة انطلاق شخصية وإعادة إطلاق للحزب قبل الانتخابات المقبلة.

أما الرئيس المنتهية ولايته، فقد ركز في حملته بالتأكيد على نجاح إدارته في حل مشكلة النقص في السلع الأساسية، ونجاحه خلال فترة ولايته في إرجاع حالة الإستقرار السياسي والاقتصادى للبلاد، وتحقيق إنعاش نسبي لخزينة الدولة، مؤكداً انه حال نجاحه سيفرض مزيد من الإستقرار والرفاهية وتأمين حقوق الأقليات، مؤكداً -في حملته الانتخابية- إن البرلمان يحتاج إلى قادة ذوي خبرة، وإن الحزب الحاكم يفتقر إلى ذلك، وإن مرشحيه ليسوا معروفين بين الناس". ولكن وزير الخارجية أكد أنهم سيشكلون حكومة قوية.

- **خامساً: العملية الانتخابية والنتائج وتقارير المراقبين**

انطلقت يوم السبت 21 سبتمبر 2024 عمليات الاقتراع، وفتحت اللجان أبوابها لاستقبال17 مليون ناخباً ممن يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في 13 .134 ألف مركز اقتراع في جميع أنحاء البلاد في الساعة 7:00 صباحًا بتوقيت سريلانكا القياسي وأغلقت في الساعة 4:00 مساءً

كما أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات عن مواعيد وأماكن التصويت البريدي وكانت هذه الخدمة متاحة فقط للمسئولين المعتمدين مسبقًا المشاركين في مهام الانتخابات،

وتم إجراء التصويت بالبريد في الأيام 4 و5 و6 و11 و12 سبتمبر.

وبسبب الحجم الأكبر لأوراق الاقتراع وعدد المرشحين، اختارت مفوضية الانتخابات استخدام صناديق الاقتراع المصنوعة من الورق المقوى بدلاً من الصناديق الخشبية التقليدية ولضمان الأمن بشكل أكبر، فرضت الحكومة حظراً على الخمور في عطلة نهاية الأسبوع من 21 إلى 22 سبتمبر ونشرت أكثر من 63 ألف ضابط شرطة لتأمين مراكز الاقتراع ومراكز الفرز، وتم إغلاق المدارس لتحويلها إلى مراكز اقتراع، كما خصصت اللجنة أكثر من 200 ألف موظف رسمي للإشراف على عمليات الاقتراع فى مراحلها المختلفة، كما حظرت إقامة مسيرات أو احتفالات النصر إلا بعد مرور إسبوع على إعلان النتائج. كما تم إعلان حظر التجوال الليلي بعد انتهاء التصويت، والذي تم رفعه ظهر يوم 22 سبتمبر.

وبانتهاء عمليات التصويت وفرز الأصوات، أعلن رئيس اللجنة الانتخابية راتنا ياكه، عن فوز التيار اليسارى بزعامة أنور كومارا ديسانایاكى بنتائج الانتخابات بنسبة 42.31% بينما حل زعيم المعارضة ساجيث بريماداسا في المركز الثاني بحصوله على 32,76 % من الأصوات، فيما حل الرئيس المنتهية ولايته رانيل ويكريميسينجا في المركز الثالث بحصوله على 17,27 % فقط من الأصوات والذى لقى هزيمة كانت متوقعة حسب المراقبين.

وبانتهاء ماراثون الانتخابات، انطلقت يوم 26 سبتمبر الانتخابات البرلمانية في سريلانكا لاختيار 225 عضواً في الهيئة التشريعية من 22 منطقة لمدة 5 سنوات بمشاركة 17 مليون ناخب، واكتسبت أهمية كبيرة كونها تأتي بعد الإنتخابات الرئاسية التي أسفرت عن انتخاب أول رئيس ماركسي في البلاد، وتمخضت نتائجها فى تقدم التيار اليسارى ونجاحه فى تحقيق الأغلبية بمجلس النواب. وفيما توقع البعض أن تؤدي الانتخابات إلى برلمان معلق، لم يجد الرئيس الجديد ديسانایاكى صعوبة في الحصول على 113 مقعداً اللازمة لتحقيق الأغلبية البسيطة المكونة من 225 مقعدا.W

تقارير إيجابية للمراقبين

كانت مفوضية الانتخابات وفى إطار الحرص على تحقيق أقصى قدر من النزاهة للانتخابات قد وجهت الدعوة لمثلين من 12 دولة لمراقبة الانتخابات، وكان من أبرزها ممثلين عن دول جنوب آسيا وبخاصة الهند ونيبال وبنجلاديش وباكستان وجزر المالديف، بالإضافة إلى مجموعة مراقبي الكومنولث، وممثلين عن شبكة مراقبة الانتخابات الآسيوية، كما شاركت قامت الدائرة الأوروبية للشئون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي بنشر بعثة مراقبة الانتخابات لمراقبة الانتخابات الرئاسية.

ردود الفعل وتقارير المراقبين

بانتهاء عمليات الفرز وخروج النتائج المؤكدة على فوز المرشح اليسارى ديسانایاكي، هنأ وزير الخارجية علي صبري الرئيس الجديد، مشيرًا إلى أدائه القوي في الانتخابات، كما قدم نائب القوة الشعبية المتحدة، هارشا دي سيلفا، التهنئة، كما هنأ التحالف الوطني التاميلي، الذي أيد بريماداسا، ديسانایاكي على "فوزه المذهل" دون الاعتماد على "الشوفينية العنصرية أو الدينية" كما هنأ رانيل ويكريميسينجا ديسانایاكي.

ودولياً أكد صندوق النقد الدولي إنه مستعد لمناقشة مستقبل خطة التعافي الاقتصادي مع الرئيس المنتخب، كما هنأت الأمم المتحدة عبر المنسق المقيم في سريلانكا مارك أندريه فرانشي ديسانایاكي الذى أكد تطلع الأمم المتحدة إلى العمل من أجل مجتمع أكثر سلمية وشاملاً، كما هنأت الولايات المتحدة وثمن الرئيس بايدن السريلانكيين الذين صوتوا في انتخابات "نزيهة وحرة وسلمية"، كما أصدر المفوض السامي البريطانى أندرو باتريك، ووزيرة الدولة لشئون المحيطين الهندي والهادئ كاثرين ويست، بيانين هنأوا فيهما ديسانایاكي وتطلعوا إلى العمل معه.

وبطبيعة الحال جاءت تهنئة العملاقين الهند والصين، حيث هنأ الرئيس الصيني شي جين بينج الرئيس السريلانكي الجديد أنورا كومارا ديسانایاكى على فوزه، أعرب عن أمله في توسيع نطاق التعاون مع سريلانكا في إطار مبادرة الحزام والطريق، وإنه يولي اهتماما كبيرا لتطوير العلاقات الصينية-السريلانكية، معربا عن استعداده للعمل مع الرئيس ديسانایاكى لمواصلة الشراكة التعاونية الاستراتيجية طويلة الأمد،

علاوة على تحقيق المزيد من المنافع لشعبي البلدين، هنأ رئيس الوزراء ناريندرا مودي ديسانایاكي، معربًا عن رغبته في العمل مع الرئيس المنتخب لتعزيز تعاونهما.

كما توالت التهنئة من أستراليا، بتهنئة المفوض السامي بول ستيفنز ديسانایاكي، وكندا عبرالمفوضية العليا لكندا في سريلانكا، وكوبا حيث هنأ السكرتير الأول ميجيل دياز كانيل ديسانایاكي الرئيس ديسانيك مؤكدا وجود رغبة سياسية لتعزيز العلاقات بين البلدين، كما هنأ الرئيس إيمانويل ماكرون ديسانایاكي.

كما أصدر السفير اليابانى ميزوكوشي هيدياكي بيانًا هنأ فيه ديسانایاكي، مشيرًا إلى "لحظة مهمة في رحلة سريلانكا حيث تواصل البلاد التعافي من تحدياتها الاقتصادية.

ديسانا ياكى رئيساً لكل السريلانكيين

بمجرد الاعلان عن فوزه، وخلال ادائه اليمين الدستورية كرئيس للبلاد، أكد الرئيس المنتخب أن إنتصاره كان ثمرة "الجهد الجماعي" للناخبين، معلناً عن حل البرلمان، والدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في 14 نوفمبر.

وأكدت التقارير أن الرئيس الجديد إجتذب دعماً شعبياً واسعاً من خلال إدانته، طوال حملته الانتخابية، للنخب "الفاسدة" المسئولة في نظره عن الإفلاس المالي لعام 2022، وحتى قبل إعلان فوزه، أكد وعده بإعادة التفاوض على الاتفاقية التي وقعتها سيريلانكا عام 2023 مع صندوق النقد الدولي مقابل مساعدة قدرها 2.9 مليار دولار حيث قال زعيم حزبه بيمال راتناياكي "إنه نص ملزم لكنه يحتوي على بند لإعادة التفاوض".، كما وعد ديسانایاكى بتخفيض الضرائب على الضروريات الأساسية، التي تثقل كاهل السكان

وأمام جمهور الدبلوماسيين الذين تمت دعوتهم لحضور حفل تنصيبه، أكد ديسانایاكا أنه سيتعاون مع جميع القوى من أجل تنمية سريلانكا قائلا "نحن عازمون على العمل لصالح بلادنا مع الدول الأخرى، بغض النظر عن الخلافات بين قوى العالم".

وقبل أن يؤدي رئيس الدولة الجديد اليمين الدستورية، قدم رئيس الوزراء دينيش جوناواردينا استقالته، وعين الرئيس السريلانكي الجديد النائبة هاريني أماراسوريا

رئيسة جديدة للوزراء، لتصبح ثالث امرأة تشغل هذا المنصب في تاريخ البلاد وتنتمى رئيسة الوزراء الجديدة إلى التحالف اليساري "قوة الشعب الوطني" – الذي ينتمي إليه الرئيس ديسانایاکی – فيما تم إسناد حقائب العدل والتعليم والعمل إلي أماراسوريا الأستاذة الجامعية السابقة والبالغة من العمر 54 عاماً.

وكان ديسانایاکی قد أدى، اليمين الدستورية رئيساً جديداً للبلاد في العاصمة كولومبو أمام رئيس المحكمة العليا جايانثا جاياسوريا، متعهداً "ببذل قصارى جهده" لإنعاش اقتصاد البلاد الذي شهد أسوأ أزمة مالية قبل نحو عامين

وقال الرئيس الجديد "55 عاما" فى كلمة مقتضبة خلال حفل آداء اليمين بثته قنوات التلفزيون المحلية – "إننى أدرك تماما أهمية التفويض الذي حصلت عليه".. مضيفا "أنا لست مشعوذًا، ولست ساحرًا، وسأطلب وقت الحاجة مشورة الآخرين وسأبذل قصارى جهدي، ومسئوليتي هي المشاركة في الجهد الجماعي للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية